E

الأمم المتحدة

E/CN.4/1997/L.78

9 April 1997

ARABIC

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٨ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

الأرجنتين، البرازيل، بيرو، الجمهورية
الدومنيكيّة، الداهوك، السلفادور، شيلي،
فرنسا، فنزويلا، كندا، نيكاراغوا، هايتي،
هندوراس، اليونان*: مشروع قرار

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

حالة حقوق الإنسان في هايتي ... ١٩٩٧

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تترشد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان
والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول واجب تعزيز حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات التي قطعتها
بشأنها في مختلف الصكوك الدولية في هذا المجال،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٨/١٩٩٦ المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وإلى قرار الجمعية العامة ١١٠/٥١
المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تضع في اعتبارها التقرير (E/CN.4/1997/89) الذي أعده الخبير المستقل السيد آداما ديبينغ المكلف
بدراسة تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي والتحقق من وفاء هذا البلد بالالتزاماته في هذا الشأن وما
يتضمنه ذلك التقرير من توصيات،

وإذ تقدر العمل الذي تضطلع به البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم
في هايتي وللجنة الوطنية للحقيقة والعدل في مجال نشر المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،

وإذ ترحب بتجدد الجمعية العامة، في قرارها ٨٦/٥٠ جيم، المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، لولاية
البعثة المدنية الدولية في هايتي،

وإذ ترحب أيضاً بالتحسينات المسجلة في حالة حقوق الإنسان في هايتي وتحيط علمًا بالبيانات
الصادرة عن السلطات الهاييتية ومفادها أن حكومة هذا البلد لا تزال ملتزمة باحترام حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد على ضرورة حصول الشرطة الوطنية لهايتي على التدريب التقني الذي يمكنها من أداء
وظائفها بكفاءة،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز النظام القضائي لهايتي ولا سيما من خلال وضع برنامج شامل لل التربية
المدنية والتدريب في مجال حقوق الإنسان وتوفير الخدمات القانونية في المناطق الريفية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الشكاوى المتعلقة بحالات الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي،

وإذ ترحب بالطلب الذي وجهته حكومة هايتي إلى مركز حقوق الإنسان من أجل الحصول على
المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تعرب عن ارتياحها للدعوة لزيارة هايتي التي وجهتها حكومة هذا البلد إلى المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة العنف ضد المرأة،

-١ تشكر الأمين العام وممثله الخاص لما أبجزاه من عمل في سبيل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

-٢ ترحب بتطور العملية السياسية في هايتي الذي يتجلّى بصورة أساسية في عقد خمس انتخابات تتوجّت بعدد الانتخابات الرئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مما أتاح نقل للسلطة لأول مرة بين رئيسين منتخبين بطريقة ديمقراطية وكذلك، في الآونة الأخيرة، عقد الانتخابات البرلمانية الجزئية التي أُجريت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛

-٣ تحيط علماً مع التقدير بالتقدير (E/CN.4/1997/89) الذي أعدّه السيد آداما ديبنغ الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي وما تضمنه من توصيات؛

-٤ ترحب كذلك بتقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل وكذلك بتقريري البعثة المدنية الدولية في هايتي بشأن القضاء الهaiti وبشأن احترام حقوق الإنسان من قبل الشرطة الوطنية في هذا البلد، وتحث حكومة هايتي على أن تتخذ، بدعم من المجتمع الدولي ما يلزم من إجراءات وفقاً للتوصيات التي تضمنتها هذه التقارير؛

-٥ تسالّم بما لا يُعْدَل التحقيق التي تضطلع بها اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل من أهمية بالنسبة لتنفيذ عملية انتقالية حقيقة وفعالة ولتحقيق المصالحة الوطنية وتطلب إلى حكومة هايتي أن تنشر تقرير هذه اللجنة على أوسع نطاق في جميع أنحاء البلد؛

-٦ تطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في إمكانية تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي التي تنتهي في تموز/يوليه ١٩٩٧؛

-٧ تشجع إدراج دورات تدريبية في مجال آداب السلوك في برامج تدريب الشرطة وإنشاء مكتب عام للتفتيش يكلّف بالتحقيق في التجاوزات في مجال حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة وذلك بغية تعزيز الإصلاحات ومنع الإفلات من العقاب؛

-٨ تطلب إلى حكومة هايتي اعتماد برنامج للتوعية المدنية يهدف إلى تعزيز الثقة بين السكان والشرطة الوطنية؛

-٩ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الأمنية التي يواجهها المجتمع الهaiti والتي يمكن بعض أسبابها في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي واجهها هذا المجتمع في الآونة الأخيرة؛

-١٠ تطلب إلى حكومة هايتي اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل كفالة احترام الضمانات القضائية والقيام بهذه الغاية بوضع حد لحالات الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي؛

- ١١- تعرب عن دعمها لحكومة هايتي في عملية إصلاح النظام القضائي الجاري والتي تشمل على التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتشدد على ما تتسم به من أولوية في إطار المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ١٢- تشجع المجتمع الدولي على التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني للشرطة الوطنية في هايتي الذي يهدف، إلى تلبية الطلب المقدم من حكومة هايتي، لوضع برنامج للمستشارين التقنيين؛
- ١٣- ترحب باستحداث برنامج التعاون التقني الذي وضعه مركز حقوق الإنسان بغرض تعزيز القدرة المؤسسية في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات الإصلاح التشريعي، وتدريب الموظفين المكلفين بإقامة العدل، والتوعية بحقوق الإنسان، وترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تطبيق هذا البرنامج إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين؛
- ١٤- تدعو الخبرير المستقل إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين بشأن تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي؛
- ١٥- تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريطون وودز، إلى مواصلة المشاركة في تعمير وتنمية هايتي مع مراعاة هشاشة الحالة السياسية الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد؛
- ١٦- تشجع حكومة هايتي على النظر في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى القيام دون تأخير بتقديم تقريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛
- ١٧- تشجع كذلك حكومة هايتي على النظر في إمكانية القيام، بمشورة من مركز حقوق الإنسان، بإنشاء مؤسسة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بأوسع مشاركة ممكنة من قبل المجتمع المدني؛
- ١٨- تدعو المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة إلى النظر ايجابياً في الدعوة التي وجهتها إليها حكومة هايتي لزيارة البلد بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ١٩- تقرر مواصلة دراسة هذه المسألة في دورتها الرابعة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان".

- - - - -